دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات

دراسة ميدانية للمؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط

The role of internal audit in enhancing corporate governance
A field study of Algerian banking institutions operating at the level of the wilaya of Laghouat

ط. د: صايم عبد الرحمان (*)
جامعة غرداية، الجزائر
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
saim.abderahmane@univ-ghardaia.dz

د: فتحي حنيش (*)
جامعة غرداية، الجزائر
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
hanniche.fathi@univ-ghardaia

تاريخ الاستلام: 2023/07/06 تاريخ القبول للنشر: 2023/08/13

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات بالمؤسسات البنكية الجزائرية الناشطة على مستوى ولاية الاغواط، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تم تصميم استبيان تضمن متغيرات الدراسة المتمثلة في المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) وحوكمة الشركات (كمتغير تابع)، ثم تم توزيعه على عينة مستهدفة من موظفي المؤسسات البنكية والتي بلغ عددها 45 موظف.

ومن اهم نتائج التي توصلت اليها الدراسة انه هناك علاقة طردية موجبة بين وظيفة المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، حوكمة الشركات، مجلس الادارة.

المؤلف المرسل : صايم عبد الرحمان، الإيميل: saim.abderahmane@univ-ghardaia.dz

Abstract:

This study aims to identify the role of internal audit in strengthening corporate governance in Algerian banking institutions active at the level of the wilaya of Laghouat, and to achieve the desired objectives of this study, a questionnaire was designed that included the variables of the study represented in internal audit (as an independent variable) and corporate governance (as a dependent variable), and then distributed to a target sample of employees of banking institutions, which amounted to 45 employees.

One of the most important findings of the study is that there is a positive positive relationship between the internal audit function and the application of corporate governance principles .

***Key words**:Internal Audit, Audit Committees, Corporate Governance, Board of Directors.*

مقدّمة:

منذ بدأ انهيار العديد من الشركات الرائدة وتعرضها للإفلاس مثل: أندرسون آرثر وأنرون سنة 2001 وكذا الأزمات المالية التي مست العالم، ومع بداية الالفية الجديدة حضت حوكمة الشركات بالاهتمام الواسع، وأصبح العالم يعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمنع تكرار تلك الانهيارات والإفلاسات، لما لها من أثر سلبي كبير قد يؤدي إلى انهيار اقتصاد الدول بشكل كامل، فباتت حكومة الشركات من الموضوعات المهمة والمثيرة جداً في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النا مية على حد سواء.

مما تتطلب على المؤسسات حتمية الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، والتي أصبحت معيار يدل على وجود بيئة استثمارية جذابة، مما ألزم المؤسسات ضرورة تبني أنظمة رقابة قوية ومتطورة تمكنها بالقيام بمختلف المسؤوليات المخولة لها، ومساعدتها على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. والبنوك كغيرها من المؤسسات سعت في هذا الاتجاه من خلال خلق وظيفة المراجعة في هياكلها التنظيمية تهتم بهذا الاتجاه وكذا الاستعانة بأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة، بالمتابعة المستمرة والمراقبة لكافة أوجه نشاط الشركة، وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص هم المراجعون الداخليون.

و تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية إحدى أهم ركائز النظام الرقابي داخل الشركة، الذي على

أساسه يتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وذلك لما توفره وظيفة المراجعة الداخلية من متابعة واستشارات وتحليلات واقتراحات لاتخاذ القرارات، التي تحتاجها إدارة المؤسسة .

ومما سبق ذكره تتبلور اشكالية دراستنا كما يلي:

ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات البنكية الجزائرية؟

وقصد الإحاطة بكل جوانب اشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 -فيما تتمثل المراجعة الداخلية؟

2 -ماهية حوكمة الشركات ؟

3 -هل تساهم وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات من خلال التطبيق الفعال لمبادئها؟

-**الفرضية الرئيسية:** للإجابة على الإشكالية المطروحة بطريقة منهجية وعلمية، تم بناء الدراسة على الفرضية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات عند مستوى دلالة معنوية($\alpha \leq 0.05$).

والتي تتفرغ عنها الفرضيات الجزئية التالية:

1-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة؛

2-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ دور أصحاب المصالح

3-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ الشفافية والإفصاح؛

4-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ومبدأ ضمان الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين؛

-**أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

تسليط الضوء على المراجعة الداخلية والتعرف على حوكمة الشركات؛

دراسة ومناقشة دور المراجعة الداخلية كأحد أبرز دعائم تطبيق الحوكمة في الشركات؛

بيان علاقة المراجعة الداخلية بتطبيق مبادئ الحوكمة.

-**حدود الدراسة:**

- **الحدود العلمية:** حيث تمت دراسة المتغير (المستقل) المراجعة الداخلية ودراسة والمتغير (التابع) حوكمة الشركات بأبعاده (مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة، مبدأ ضمان الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين، مبدأ الشفافية والافصاح، مبدأ دور أصحاب المصالح).

- **الحدود المكانية:** المؤسسات البنكية التجارية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط.
- **الحدود الزمانية:** 2023.

المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات.

سنتطرق في هذا المبحث الي التعرف على ماهية كل من المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات.

المطلب الأول: ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الأول: تطور المراجعة الداخلية:

لقد تزايدت المراجعة الداخلية بصورة سريعة في الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكذا عبر مختلف الدول الصناعية في بداية الستينات، وكانت المراجعة الداخلية موجودة في الإدارة العمومية الكبرى منذ زمن طويل، بالإضافة إلى المؤسسات البنكية ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للمراجعة الخارجية حتى يتم المصادقة عليها، و بقي دور المراقبة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تخص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941و كونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين(IIA)(حجازي ، 2010، صفحة 11)الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تنظيمها.

و تماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1944ثم سنة 1954 و 1971بحيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محظة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل الانشطة و الوظائف في المؤسسة .

أما في وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها الية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق و مجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود و السجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجا لات الإدارية والتشغيلية نتيجة التغيرات الاقتصادية .

واما بالنسبة للجزائر لقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا للمراجعة الداخلية ويظهر ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي، ومن خلال المواد (41-40) حيث نصت هذه المواد:

المادة 40: " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين باستمرار أنماطها سيرها وتسييرها" (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1988).

المادة 41: " تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اقتصادي دوري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم "حيث من خلال هذه المواد نلاحظ أن المشرع ألزم المؤسسات بضرورة القيام بعمليات الهياكل وتقييم للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، على ضرورة توفر المؤسسات على قسم المراجعة الداخلية.

الفرع الثاني: تعريف المراجعة الداخلية

برغم من تعدد التعاريف الخاصة بالمراجعة بين المعاهد والباحثين المختصين والجمعيات المهنية في هذا المجال، إلا أ نها تشترك في مجملها من حيث الأهداف المراد تحقيقها والمجالات التي تعمل فيها. وفيما يلي بعض التعاريف:

-**تعريف01:** هي عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد والتقرير عن مدى التوافق بين هذه المعلومات ومعايير تم وضعها على نحو مسبق (سعيد، 2010، صفحة 7).

-**تعريف02:** تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDبانها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (Freeland, 2007)"

-**تعريف03:** المراجعة الداخلية أداة مستقلة تعمل داخل مشروع للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة العليا في مجال الرقابة الداخلية عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية التشغيلية الأخرى (عمار، 2020، صفحة 15).

-**تعريف04:** المراجعة الداخلية عملية منتظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تهتم بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطبيق بين تلك النتائج والمعايير المقررة التبليغ الأطراف المعنية بالنتائج (أحمد، 2010، صفحة 50).

-**تعريف05:** كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أن المراجعة الداخلية "هي وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المؤسسة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمؤسسة بهدف مساعدة موظفي المؤسسة للاضطلاع بمسئولياتهم بجداره حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة " (سويلم، 2008، صفحة 57)

وكتعريف اجرائي للمراجعة الداخلية يمكننا ان نعرفها بأنها وظيفة مستقلة للفحص والمراقبة بصفة دائمة داخل المؤسسة بحيث يقوم بها عضو دوريا بصدد تحديد توافق أو تطابق الإنجازات القائمة داخلها مع قرارتها وقوانينها والمعايير المتفق عليها سواء تمثلت في أعمال إدارية أو محاسبية

الفرع الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

اولا: أهمية المراجعة الداخلية (عثمان، 2008، صفحة 6):

تكمن أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة يمكن ذكرها في العناصر الآتية:

1. تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة؛
2. كشف الأخطاء ومنع غش والانحرافات عن السياسات الموضوعة؛
3. مساعدة إدارة المؤسسة على معرفة النقائص الموجودة في نظام الرقابة الداخلي؛
4. تخفيض التكاليف وذلك راجع إلى قلة تدخل المراجع الخارجي؛
5. تساهم في اتخاذ قرارات الخاصة بالمستثمرين بشأن استثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم؛
6. محاولة تحسين الأداء الرقابي والمحافظة عليه.

ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية (عمار، 2020، صفحة 18):

إن أهداف المراجعة الداخلية كثيرة نذكر منها:

1. التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل ما تعلق بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة ومعرفة انحراف حماية أموال المؤسسة؛
2. التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية؛
3. التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى كفاءة وفعالية الأداء داخل إدارات وأقسام المشروع.

الفرع الرابع: معايير وطريقة أداء المراجعة الداخلية

أولا: معايير المراجعة الداخلية (،عيادي، 2008، صفحة 112): تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية للمراجعة الداخلية وهي:

1-معيارالاستقلالية (عثمان، 2008، صفحة 48): وفق هذا المعيار لا بد أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أي مستقلا عن باقي الوظائف المتواجدة في الشركة.

2-معاييرالحرفية المهنية: تحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية وهي كالآتي:

1. يجب أن يتم أداء المراجعة الداخلية بحرفية وبعناية مهنية؛
2. يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيدا بأن التقنية المهنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخلين في المستوى المقبول ومناسب لأداء مهامهم؛
3. يجب أن تمتلك إدارة المراجعة الداخلية الخبرة والمهارات والنظم المطلوبة لأداء المهام.
4. يجب على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالمعايير المهنية للأداء والتزام بأخلاقيات المراجعة الداخلية الذي يشتمل على مجموعة من القيم الأخلاقية مثل الامانة، الموضوعية، الولاء.
5. يجب على المراجع الداخلي الحفاظ والزيادة من تأهيله الفني والعلمي عن طريق التعلم المستمر.
6. يجب أن يكون المراجع الداخلي على دراية كافية حول الخصائص التي يتصف بها الغش والتلاعب وعن الآليات والطرق المستخدمة في ارتكاب الغش والتلاعب وأنواعه.

3-**معاييرنطاق العمل (الفحص) الميداني:** تتمثل هذه المعايير في مجموعة من المعايير وهي:

أ-**نطاق عمل المراجع الداخلي:** لقد وضح هذا المعيار ضرورة أن يشتمل نطاق عمل المراجع الداخلي على فحص وتقييم مدى دقة وفعالية نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة ودرجة جودة الأداء في تنفيذ المهام المطلوبة.

ب-نزاهة والقابلية للاعتماد على المعلومات: يجب أن يتأكد المراجع الداخلي من نزاهة وقابلية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة في قياس وتصنيف والتقرير عن هذه المعلومات.

ت-الالتزام بالقوانين واللوائح والحماية المادية للأصول: يجب أن يتأكد المراجع الداخلي أن الأنظمة الموجودة في المؤسسة تلتزم بالسياسات والقواعد ذات التأثير الهام على عمليات المؤسسة، وذلك للتأكد من أن المؤسسة ملتزمة أم لا، بتنفيذ السياسات والخطط والإجراءات والقواعد الموضوعة.

ث-الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد: يجب أن يقيم المراجع الداخلي مدى الفعالية الاقتصادية في توظيف الموارد المتاحة.

ج-وضع أهداف للعمليات التشغيلية والبرامج: يجب أن يقوم المراجع الداخلي بفحص العمليات التشغيلية والبرامج وذلك للتأكد من أن النتائج تتفق مع الأهداف الموضوعة.

4-معاييرأداء وظيفة المراجعة الداخلية:

تشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير الفرعية التي تتمثل في:

أ-تخطيط المراجعة الداخلية: اي يجب أن يقوم المراجع الداخلي بتخطيط عملية المراجعة وتخطيط كل جزاء من أجزاءها.

ب-فحص وتقييم المعلومات: ويعتبر هذا المعيار هو أكثر المعايير كما وصفه معهد المراجعين الداخلين، ولقد ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة جمع، تحليل، تفسير وتوثيق المعلومات وذلك لتدعيم نتائج عملية المراجعة؛

ت-توصيل نتائج المراجعة الداخلية: لقد ألزم هذا المعيار المراجع الداخلي بضرورة ايصاله لنتائج عملية المراجعة الداخلية التي قام بإجرائها، حيث يجب أن يتم إعداد تقرير في شكل مكتوب، ويجب أن يكون موقعا وذلك بعد الانتهاء من عملية الفحص.

ث-المتابعة: يجب أن يتابع المراجع الداخلي عملية المراجعة الداخلية بعد إعداد تقريره النهائي عنها وذلك للتأكد من أن النتائج والتوصيات التي اقترحها قد تم اتخاذ إجراءات مناسبة تجاهها، حيث يجب أن يحدد المراجع الإجراءات التصحيحية اللازمة لذلك.

5-معايير إدارة قسم المراجعة: يجب أن يدير مدير المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم، حيث ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بما يلي:

1. أن يحقق عمل إدارته الأهداف والمسئوليات التي وافقت وترغب فيها الإدارة؛
2. الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية الخاصة بإدارته.
3. أن عمل إدارة المراجعة الداخلية يتفق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.
4. وتشمل هذه المعايير على مجموعة من المعايير والتي تهدف إلى تحديد هدف ومسئولية إدارة المراجعة الداخلية، مع بيان كيفية تخطيط المراجعة الداخلية، وللعلاقة مع المراجعين الخارجيين مع ضرورة وضع إدارة المراجعة الداخلية لبرنامج لتأكيد الجودة وذلك من خلال المعايير التالية:
5. يجب أن يكون لمدير إدارة المراجعة الداخلية نظاما أساسيا وقائمة بالأهداف والسلطات والمسئوليات لإدارة المراجعة الداخلية؛
6. يجب أن يضع مدير إدارة المراجعة الداخلية خطط لإدارته لتمكينها من تنفيذ المسئوليات الخاصة بعملية وضع الخطط لإدارة المراجعة الداخلية والتي تشمل) وضع الأهداف، ووضع جداول عمل ووضع الموازنات المالية وتقارير للأنشطة).
7. يجب على مدير المراجع وضع السياسات وإجراءات لإرشاد فريق عمل المراجعة.

8. يجب يلتزم مدير إدارة المراجعة الداخلية بوضع برنامج لاختيار وتطوير الموارد البشرية لإدارة المراجعة الداخلية.

ثانيا: طريقة أداء المراجعة الداخلية: تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الاداري الذي تسير عليه الادارة الا أن هناك عناصر مشتركة في أداء المراجعة تتمثل في (عبدالله، 2018، الصفحات 189-246).

1-التحقيق: ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليها.

2-التحليل: ويقصد بالتحليل الفحص الانتقادي للسياسات الادارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات و الاجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص.

3-الالتزام: ويقصد بالالتزام بالسياسات الادارية المرسومة و أداء العمليات وفقا للطرق النظم والقرارات الادارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم.

4-التقييم: وهو التقرير الشخصي الواعي من مدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات والاجراءات التي تسير عليها المؤسسة و ما لديها من تسهيلات وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره.

5-التقرير: يبرز التقرير الذي يقدمه المراجع الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليها من نتائج وتوصيات، ويفضل عرض التقرير على المسئول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سو ء تقدير عن بعض الامور، وتتبلور قدرة المراجع الداخلي على العرض الواعي والواضح لنتائج ما قام به من فحص وتقصي.

المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

-أولا: تعريف الحوكمة لغة: (طلحة ، 2012، صفحة 14) وهي تعني من حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد،

-ثانيا تعريف الحوكمة اصطلاحا: هي القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الاداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء، ويعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة

التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCEأما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" وهناك العديد من التعريفات:

- **تعريف 01** (عقيلة، 2010، صفحة 55) :تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ".

-**تعريف 02** (عقيلة، 2010، صفحة 55) :تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على انها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " .

تعريف03 : هناك من يعرفها بأنها: (ابراهيم، 2019، صفحة 18) " مجموع "قواعد اللعبة " التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ."

من خلال ما سبق من التعاريف وكتعريف اجرائي نعرف الحوكمة على انها:

"هي مجموعة القواعد أو الأطر أو السياسات التي تستخدمها الشركة لتحقيق أهداف أعمالها، وهي تعمل على تحديد مسؤوليات أصحاب المصلحة وكل من له علاقة بالشركة، مثل مجلس الإدارة والإدارة العليا، المساهمين "

الفرع الثاني: خصائص وركائز حوكمة الشركات

اولا: خصائص الحوكمة (طلحة ، 2012، صفحة 17): تتمثل خصائص حوكمة الشركات في:

1. **الانضباط:** اتباع السلوك الاخلاقي المناسب؛
2. **الشفافية:** تقديم الصورة على ماهي عليه؛
3. **الاستقلالية:** عدم وجود ظغوط في تأدية الاعمال والمهام؛
4. **المساءلة:** امكانية تقييم وتقدير مجلس الادارة والادارة التنفيذية
5. **المسؤولية:** أي المسؤولية امام جميع أطراف ذوي المصلحة بالمؤسسة
6. **المسؤولية الاجتماعية:** مساهمة المؤسسة في تنمية المجتمع كمواطن جيد؛
7. **العدالة:** احترام حقوق مختلف الاطراف ذوي المصلحة بالمؤسسة؛

ثانيا: ركائز الحوكمة: تتمثل ركائز الحوكمة في (الوردي و غلاي ، 2022، الصفحات 262-279) :

1. **<u>السلوك الأخلاقي</u> :**أي ضمان الالتزام السلوكي من خلال:
   - الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛
   - التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة؛
   - الالتزام بالأخلاقيات الحميدة

- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة؛
- الشفافية عند تقديم المعلومات المالية

2. **الرقابة والمساءلة** :ويكون ذلك من خلال :

- تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح المنشأة؛

- **أطراف رقابية مباشرة:** المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المدققين الداخليين والخارجيين؛
- **أطراف أخرى:** الموردون، العملاء، المستهلكون، المودعون، المقرضون؛
- **أطراف رقابية عامة مثل:** هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البنك المركزي في حالة البنوك.

3. **إدارة المخاطر** :ويكون ذلك من خلال:

- وضع نظام لإدارة المخاطر للتعرف على المخاطر التي تواجه الشركة
- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات (محمد، 2009، صفحة 31):

1-المبدأ الاول: مسؤوليات مجلس الإدارة :

وهو على نظام الحوكمة أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين

2-المبدأ الثاني: الإفصاح والشفافية (محمد، 2009، صفحة 33):

ينبغي على نظام الحوكمة أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

3-المبدأ الثالث: ضمان الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين (OECD, 1999, p. 3)

يجب على نظام الحوكمة أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم المشروعة، كما ينبغي عليه أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين مما في ذلك المساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب وأن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

4- المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح (محمد، 2009، صفحة 34)

ينبغي على نظام الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون، كأن تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الحوكمة

أولا: أهمية حوكمة الشركات :يمكن تلخيص أهمية الحوكمة في النقاط التالية: (ددان و جعدي ، 2012، الصفحات 156-171)

1. تخفيض المخاطر؛
2. تعزيز الأداء؛
3. تحسين الوصول إلى الأسواق المالية
4. زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات؛-
5. إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

ثانيا: اهداف الحوكمة (طلحة ، 2012، صفحة 19): تتمحور اهداف الحوكمة في النقاط الاتية

1. وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها؛
2. تحسين أداء الشركات؛
3. وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين مجلس الإدارة والمساهمين؛
4. وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارة؛
5. وضع الاساليب الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأدائيا وأخلاقيا

المطلب الثالث : دور المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

لمعرفة كيف يمكن التأكد من علاقة الربط بين نجاعة المراجعة الداخلية في التطبيق السليم للحوكمة يستدعي التعرف على بعض الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات والتي مصدرها، بالدرجة الأولى المراجع الداخلي، الذي يعتبر احد أهم ركائز الحوكمة (الطرابلسي و معطي الله ، 2016، الصفحات 449-482)، الذي يقدم رؤية موضوعية لوضعية الشركة، وذلك من خلال تأكيد دقة الحسابات أو تقديم تقارير عن الوضعية المالية للشركة، ومن هذه الأبعاد نذكر:

الفرع الأول: المساءلة والرقابة المحاسبية (اقبال، 2012، الصفحات 231-247):

ويعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، والذين يتعين عليهم توفير

البيانات والمعلومات اللازمة، لان المساهمين لديهم المسؤولية والحق باعتبارهم ملاكا، وقد أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام،2003والخاصة بحوكمة الشركات، إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

الفرع الثاني: الرقابة الداخلية (الجوزي و عبد اللاوي، 2012، الصفحات 209-230):

تساعد المراجعة الداخلية في نجاح الحوكمة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، فالمراجعة الداخلية تساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية الموضوعة، من خلال ضمان دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة.

الفرع الثالث: المراجعة الخارجية (الطويل و زعيبط، 2021، الصفحات 627-640) :

للمراجعة الخارجية دور مهم وفعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص ويقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما انه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المسندة بالقوائم المالية، فالمراجع الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة فيها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية.

الفرع الرابع: لجان المراجعة (نسمان، 2009، صفحة 46):

ان مهمة لجان المراجعة في تأكيد صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الوارد بالتقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال المراجعة الداخلية والخارجية، وقد أكدت جل الدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات ضرورة وجود مراجعة داخل الشركة، فهي التي تسهر على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن الجودة وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة،

الفرع الخامس تحقيق الإفصاح والشفافية (زرقوق، 2018، الصفحات 372-398):

ان الإفصاح هو احد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، حيث أن الإفصاح الأمثل والشفافية في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء العام للشركة، وخاصة المالي والمحاسبي، يعد من الدعائم الأساسية لنجاح تطبيق الحوكمة وإنتاج المعلومات ذات الجودة العالية، وبالتالي المساهمة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة

المبحث الثاني: تخطيط وتصميم الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من الجانب النظري سنتطرق في هذا المبحث الى الجانب التطبيقي من خلال عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طرق الاستبانة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدارسة:

تعتمد الدراسة بصفة اساسية على استقصاء ميداني، حيث تم اختيار عينة عشوائية هادفة من 45موظف في المؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط وتم استرجاع 40 استبيان أي ما يعادل 88.89%من العينة الاجمالية الموزعة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة:

الفرع الأول: بناء الاستبانة: بغية الحصول على البيانات والمعلومات من افراد مجتمع الدراسة تطلب الامر تصميم استبانة بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة والمراجع، وتم تحكيمها من طرف أساتذة متخصصين، ومن تم توزيعها على بعض موظفي المؤسسات البنكية التجارية الجزائرية العاملة على مستوى الاغواط والذين يشغلون المناصب الاتية :(المدير، مدير الدراسات، المدقق، المحاسب).

واشتملت أداة الدراسة على الأجزاء التالية:

***الجزء الأول:** تعلق الامر بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، العمر، الوظيفة، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية).

***الجزء الثاني:** ويشتمل هذا الجزء على محاور الدراسة الذي يتكون منها الاستبيان حيث تضمنت أداة الدراسة 20 فقرة وهي مقسمة الى محورين:

المحور الأول: المراجعة الداخلية (متغير مستقل): يتضمن (08) فقرات لقياس دور وظيفة المراجعة الداخلية.

المحور الثاني: حوكمة الشركات (متغير تابع) يتضمن (12) فقرة تقيس حوكمة الشركات.

و أغلب الأسئلة كانت لها أجوبة محددة و مغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (LiKert Scale) الذي يحتمل خمسة إجابات، و هذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول عبارات الاستبيان .

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعداد الباحثان

الفرع الثاني: اختبار ثبات الاستبانة: تم اختبار الثبات بعد جمع البيانات باستخدام معامل (Cornbrash's Alpha) للاتساق الداخلي، حيث كانت قيمة ألفا كرو نباخ لجميع متغيرات أكثر من (0.06) وهو معامل مناسب يدل ثبات الاداة ويجعل من الاستبيان أداة مناسبة للبيانات التي تم جمعها بواسطتها، كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم (002): اختبار الموثوقية مقياس كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الاسئلة	قيمة معامل ألفا كرو نباخ
المراجعة الداخلية	08	0.82
حوكمة الشركات	12	0.76
الاجمالي	20	0.79

المصدر :من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

الفرع الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: عرض النتائج المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية: لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: الجنس، العمر، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان تكرار ونسبة الذكور لعينة الدراسة جاءت أكبر من نسبة الاناث حيث تمثلت نسبة الذكور ب(**85** %)في حين نسبة الاناث كانت 15%، اما بالنسبة لتوزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة، فان أكير الفئات العمرية تكرارا هي الفئة الثانية بنسبة(55%) أما الفئة التكرارية الأخيرة تمثل نسبة(7.5%)،
مما يعني ان الفئات العمرية المتقدمة في العمر أكير تكرارا وهي مؤشر جيد لإعطاء نتائج واضحة ودقيقة للدراسة الميدانية.

كما نلاحظ ان توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الفئة الوظيفية لأفراد عينة الدراسة، أنه يتكون من أربع فئات، وان نسب توزيع تكراراتها متقاربة، في حين توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة، حيث
نلاحظ أف أكير الفئات العمرية تكرارا هي الفئة (من 11الي20سنة خبرة) بنسبة(50%), وأقل الفئات تكرارا هي الفئة (اقل من 05سنوات خبرة) بنسبة(7.5 ،%)، اما فيما يتعلق بتوزيع التكرارات والنسب المئوية حسب متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة, حيث يتكون من ثلاث فئات, نلاحظ أن أكير الفئات تكرارا هي الفئة الثانية(ليسانس) بنسبة (72.5%)وأقل الفئات تكرار هي الفئة الثالثة بنسبة(12.5%).

	الجنس			العمر				الوظيفة				الخبرة المهنية					المؤهل العلمي			
	ذكر	انثى	المجموع	اقل من 30	من 30 الي 50	أكبر من 50 سنة	المجموع	المحاسب	المدقق	مدير دراسات	مدير	المجموع	اقل من 05	من 05الي 10	من 11الي20	من فوق 21	المجموع	بكالوريا	ليسانس	دراسات عليا	المجموع
التكرار	34	06	40	03	22	15	40	12	10	10	8	40	03	07	20	10	40	6	29	05	40
%النسبة	85	15	100	7.5	55	37.5	100	30	25	25	20	100	7.5	17.5	50	25	100	15	72.5	12.5	100

ثانيا: عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة:

بهدف عرض النتائج المتعلقة باراء العينة لابد من اتباع الخطوات الاتية:

1/حساب المتوسط الفرضي من خلال تقسيم مجموع بدائل الاجابة على عددها، وبما اعتمدنا مقياس ليكارت الخماسي في بناء الاستبيان.

الوسط الحسابي الفرضي = مجموع البدائل / عدد البدائل = 03

2/حساب طول الفئة: المدى / عدد التكرارات=(5-1) /5=0.8

3/تكوين الفئات: الفئة الاولى: [1-1.8]، الفئة الثانية: [1.81-2.6]، الفئة الثالثة: [2.61-3.4]، الفئة الرابعة: [3.41-4.2]، الفئة الخامسة [4.21-5]،

1) نتائج اراء عينة الدراسة حول المحور الاول (المراجعة الداخلية)

الجدول رقم(04): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ونتائج اراء عينة الدراسة حول المراجعة الداخلية

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المتوسط الحساب	الانحراف المعياري	الاتجاه
الوضعية التنظيمية لوظيفة المراجعة في المؤسسة مستقلة	0.69	0.001	3.75	0.71	موافق
تتميز ادارة المراجعة الداخلية بالمرونة ومواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في انشطة المؤسسة	0.71	0.000	3.45	0.82	موافق
تكمن جودة مهام اداء وظيفة المراجعة في جودة اداء لجان المراجعة	0.85	0.001	3.85	0.65	موافق
تعتمد كفاءة ادارة المراجعة الداخلية في المؤسسة على المستوى التكوين العلمي والعملي الجيد وخبرة مهنية المراجعين	0.81	0.001	3.90	0.79	موافق
تعمل ادارة المراجعة الداخلية على	0.75	0.002	4.2	0.69	موافق

اخضاع الرقابة الداخلية لعملية تقويم دورية لتحديد الاختلالات والعمل على تصحيحها					
تقوم ادارة المراجعة بدور فعال في ادارة المخاطر في المؤسسة.	0.82	0.001	3.8	0.75	موافق
تقوم ادارة المراجعة الداخلية بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المدقق الخارجي	0.85	0.000	4.15	0.54	موافق
تأخذ ادارة المراجعة في الحسبان كل المخاطر التي تؤثر على اهداف المؤسسة	0.80	0.001	3.9	0.77	موافق
المتوسط العام		-	3.82	0.76	موافق

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج spss22

من خلال الجدول نلاحظ ان معاملات الارتباط بين جميع العبارات الخاصة بالمراجعة الداخلية محصورة بين(0.69و 0.85)عند مستوى دلالة اقل من (0.05)، والتي تدل على مدى ارتباط العبارات الخاصة ببعد المراجعة الداخلية.

ويتبين من خلال جدول ايضا ان المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.82) وهو محصور بين(3.4و4.2) بدرجة موافق، وهذا اشارة لتوفر وتطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسات البنكية محل الدراسة محل الدراسة بدرجة موافق، كما جاء الانحراف المعياري لمحور المراجعة الداخلية ب (0.076) وهذا ما يشير لعدم تشتت اراء الموظفين وقربها من متوسطها الحسابي.

2) نتائج اراء عينة الدراسة حول المحور الثاني:

الجدول رقم(05): اختبار الاتساق الداخلي للعبارات ونتائج اراء عينة الدراسة حول مبادئ حوكمة الشركات:

مبادئ الحوكمة	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
مبدا دور اصحاب المصالح	تساهم المراجعة الداخلية في توفير اليات لأصحاب المصالح بهدف تحسين اداء المؤسسة	0.69	0.001	3.9	0.73	موافق
	تسهم المراجعة	0.71	0.000	4.10	0.65	موافق

	الداخلية في الالتزام على احترام حقوق اصحاب المصالح وفق القوانين					
	تقوم المراجعة الداخلية بالإشراف على عمليات التقصي والتحقيق في القضايا المرتبطة بالغش او الاخطاء بهدف التدارك وتجنب الاخطاء	0.65	0.001	3.8	0.85	موافق
مسؤوليات مجلس الإدارة	تقوم ادارة المراجعة باتخاذ التدابير للتأكد من عدم مخالفة المؤسسة للأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة	0.79	0.001	3.82	0.89	موافق
	تقوم المراجعة الداخلية على مساعدة مجلس الادارة في توجيه استراتيجيات المؤسسة	0.82	0.002	4.00	0.69	موافق
	تشارك ادارة المراجعة الداخلية في اعداد هيكل الاجور والتعويضات والحوافز والمزايا الممنوحة للموظفين	0.67	0.001	3.66	0.85	موافق
مبدأ الشفافية والافصاح	يتم الاشراف على اعداد التقارير والقوائم المالية من قبل ادارة المراجعة	0.81	0.000	3.8	0.78	موافق

	المالية					
	تساهم المراجعة الداخلية على ضمان العدالة في الشفافية والافصاح عن القوائم المالية	0.85	0.001	3.64	0.71	موافق
	تعمل المراجعة الداخلية على ضمان الحصول والوصول ومشاركة المعلومات الاساسية في المؤسسة	0.70	-	3.7	0.67	موافق
مبدأ ضمان حقوق المساهمين	تعمل المراجعة الداخلية على المساواة بين المساهمين	0.68		3.9	0.72	موافق
	تعمل ادارة المراجعة الداخلية على حماية حقوق المساهمين	0.64		3.6	0.85	موافق
	المتوسط العام		-	3.81	0.62	موافق

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

من خلال الجدول نلاحظ ان معاملات الارتباط بين جميع العبارات الخاصة بكل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات محصورة بين 0.64و0.85عند مستوى دلالة اقل من(0.05) ، والتي تدل على مدى ارتباط العبارات الخاصة ببعد حوكمة الشركات.

ويتبين من خلال جدول ايضا ان المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.81) وهو محصور بين(3.4و4.2) بدرجة موافق، وهذا اشارة لتوفر مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات البنكية محل الدراسة بدرجة موافق، كما جاء الانحراف المعياري لمحور حوكمة الشركات ب 0.62 وهذا ما يشير لعدم تشتت اراء الموظفين وقربها من متوسطها الحسابي.

المطلب الثالث: اختباروتحليل الفرضيات:

-تم اعتماد قاعدة القرار التالية لاختبار الفرضيات:

- H_0 : اذا كان مستوى المعنوية المحسوبة اكبر من مستوى المعنوية المعتمدة / رفض الفرضية
- H_1 : اذا كان مستوى المعنوية المحسوبة اقل من مستوى المعنوية المعتمدة 0.05 /قبول الفرضية

الفرع الأول: اختباروتحليل الفرضية الرئيسية:

تم استخدام معامل الارتباط لقياس العلاقة الارتباطية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

الجدول رقم (06): نتائج معامل الارتباط بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات

		المحور الاول المراجعة الداخلية	المحور الثاني حوكمة الشركات
المحور الاول المراجعة الداخلية	Pearson correlation	1	0.704
	Sig (2Tailed	-	00.001
	N	40	40
المحور الثاني: حوكمة الشركات	Pearson correlation	0.704	1
	Sig (2Tailed	0.001	-
	N	40	40

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

من خلال نتائج الجدول رقم (06) يتضح لدينا انه هناك علاقة طردية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات حيث ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت 0.001 وهي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود علاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات ولمعرفة طبيعة العلاقة بينهما تم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط والجدول الموالي يوضح طبيعة هذه العلاقة بين المتغيرين حيث نرمز لمتغير المستقل المراجعة بالرمزX واما المتغير التابع حوكمة الشركات بالرمزY.

جدول رقم (07): تحليل الانحدار البسيط

Model	B	Std Erot	T	Sig
Constant	1.032	0.289	2.647	0.001

المراجعة الداخلية	0.594	0.113	5.240	0.001

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه ان القيم الاحتمالية: (0.001، 0.001) وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يعني نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، يعني انه فعلا هناك علاقة خطية ذو دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات وان معادلة الانحدار تكتب بالشكل التالي:

$$Y= 0.594x +1.032$$

الفرع الثاني: اختباروتحليل الفرضيات الفرعية:

جدول(08): تحليل التباين الأحادي بين المحور الأول والمحاور الجزئية لحوكمة الشركات

ANOVA	المراجعة الداخلية	
المحاور الجزئية لحوكمة الشركات	الدلالة المحسوبة	F
مبدا دور أصحاب المصالح	0.001	6.20
مبدا مسؤوليات مجلس الإدارة	0.002	7.4
مبدا الإفصاح والشفافية	0.001	5.10
مبدا حقوق المساهمين والمساواة بينهم	0.001	2.88

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج spss 22

-**اختباروتحليل الفرضية الجزئية الاولى:** ان قيمة الدلالة المحسوبة (0.001) وهي أقل من قيمة الدلالة المعتمدة(0.05) وبالتالي نرفض الفرعية H0ونقبل الفرعية البديلة H1ما يعني وجود علاقة طردية بين المراجعة الداخلية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حيث أن المراجعة الداخلية تساعد مجلس الإدارة على مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة واتخاذ ما يلزم لتأكد من عدم مخالفة المؤسسات البنكية للأنظمة والقوانين السارية والمعمول بها في الدولة ومدى مواءمتها.

-**اختباروتحليل الفرضية الجزئية الثانية:** إن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.02) اقل من قيمة الدلالة المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرعية الصفرية ,H0ونقبل الفرعية البديلة H1 وهذا يعني وجود علاقة طردية بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبدأ دور أصحاب المصالح وهذا يفسر ان المراجعة الداخلية تضمن احترام حقوق اصحاب المصالح وفق القوانين.

-**اختباروتحليل الفرعية الجزئية الثالثة:** إن قيمة الدلالة المحسوبة (0.02) أقل من قيمة الدلالة المعتمدة 0.05 وبالتالي نرفض الفرعية H0 ونقبل الفرعية البديلة H1 مما يدل على

وجود علاقة طردية بين عملية المراجعة الداخلية ومبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا يفسر ان المراجعة الداخلية حسب رأي أفراد عينة الدراسة فيما يخص تطبيق الحوكمة أنها تضمن المستوى الكافي من الإفصاح والشفافية.

-اختباروتحليل الفرضية الجزئية الرابعة: إن قيمة مستوى الدلالة المحسو بة (0.02) أقل من قيمة الدلالة المعنوية المعتمدة (0.05) وبالتالي نرفض الفرعية الصفرية H0ونقبل الفرعية البديلة ,H1هذا يعني وجود علاقة طردية بين وظيفة المراجعة الداخلية ومبدأ ضمان حقوق المساهمين والمساواة بينهم.

اختباروتحليل الفرضية الرئيسية: من خلال اختبار وتحليل الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية نستنتج أنه يوجد علاقة طردية بين المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات وذلك من خلال استعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، والقيام بدراسة ميدانية اجريت على المؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط بالاستعانة باستمارة استبانة ولقد خلصت الدراسة الي جملة من النتائج أهمها :

*ارتباط تطبيق أنظمة الحوكمة بإدارة المراجعة الداخلية في المؤسسات البنكية من حيث أن إدارة المراجعة الداخلية تؤثر في تفعيل مبادئ الحوكمة في المؤسسات البنكية الجزائرية.

*تسعى وظيفة المراجعة الداخلية من خلاث وضعيتها التنظيمية في هيكل المؤسسات البنكية الى تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإداراتها والتأكد من أن نظم الرقابة الداخلية تعمل بكفاءة، وتقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة

*ترتكز حوكمة الشركات على مجموعة من الأليات التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسات البنكية بما يخدم أهداف اصحاب المصالح للمساهمين من خلال ارتكازها على مجموعة من الضوابط الداخلية؛

*تطور طبيعة نشاط المراجعة الداخلية ليشمل التقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة؛

*حتمية توافر الفهم المشترك لدى المراجعين الداخليين والاطراف المستفيدة من حوكمة الشركات لكيفية جعل المراجعة الداخلية نشاطا يضيف قيمة مضافة للمؤسسة ويحمي حقوقهم.

التوصيات:

-ضرورة تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات البنكية محل الدراسة بما يضمن استقلاليتها، وكفاءة فعالية عملياتها؛

-إلزام المؤسسات على العمل بالقواعد الأساسية بحوكمة الشركات التي تتلخص في الشفافية والمساءلة والمسؤولية والإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية, لتحقيق مصالحها والمحافظة على استمراريتها؛

-تطوير مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية ومواكبة التطورات الحديثة في المراجعة الداخلية وحوكمة المؤسسات وكذا إدراج المراجعة الداخلية كمقياس والحوكمة كتخصص في الجامعة الجزائرية.

-ضرورة إنشاء منظمة مهنية للمراجعة الداخلية تعمل على تنظيم آليات مزاولة المراجعة مع إصدار معايير للمراجعة الداخلية تتوافق مع المعايير الدولية, بالإضافة إلي وضع ميثاق أخلاقيات المهنة آخذة بعين الاعتبار بيئة الأعمال الجزائرية.

قائمة المراجع:

-المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم اسحاق نسمان. (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة. غزة ، كلية التجارة ، فلسطين : قسم المحاسبة والتمويل.
2. ابراهيم الطويل ، و نور الدين زعيبط. (31 12, 2021). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية واثره على الاداء المالي. *مجلة المنهل الاقتصادي، 4*(3)، الصفحات 627-640.
3. ابو سرعة،عبد الله عبد السلام سعيد. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: قسم علوم التجارية.
4. احمد حمدان، محمد ابراهيم. (2019). اثر حوكمة الشركات على المصروف الضريبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوف فلسطين للاوراق المالية . نابلس، كلية الدراسات العليا ، فلسطين: جامعةالنجاح الوطنية .
5. احمد طلحة . (2012). اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية. الاغواط، كلية العلوم الاقتصادة وعلوم التسيير، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية.
6. الجريدة الرسمية الجزائرية . (1988). *القانون التوجيهي للمؤسسات*. الجزائر : الجريدة الرسمية الجزائرية .
7. الحسبان، عبد الله احمد سويلم. (2008). *الرقابة الداخلية والتدقيقفي بيئة التكنولوجيا للمعلومات*. الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
8. العمار،عبد الله عمار. (2020). *الاطار العام لعمل وحدات المراجعة الداخلية* . رياض: مكتبة الملك فهد.

9. جميلة الجوزي، و مفيد عبد اللاوي. (31 12, 2012). الاجراءات المالية والعملية للمراجعة الخارجية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 5*(1)، الصفحات 209-230.
10. حسن ، يوسف صلاح عبدالله. (جوان , 2018). دور المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات بالتطبيق على قطاع المصارف. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، الصفحات 189-246.
11. خلوف، عقيلة. (2010). حوكمة البنوك ودورها في تفعيل حوكمة الشركات والحد من التعثر المؤسسي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: قسم علوم التسيير.
12. خليل، هاني محمد. (2009). مدى تاثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين. كلية التجارة، فلسطين: قسم المحاسبة والتمويل.
13. سليم الطرابلسي ، و خير الدين معطي الله . (15 12, 2016). المراجعة الداخلية كالية لارساء وتعزيز حوكمة الشركات. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9*(2)، الصفحات 449-482.
14. شقرون الوردي، و نسيمة غلاي . (2022). دور ركائز حوكمة الشركات في تحسين الاداء البشري بالؤسسة الاقتصادية. *جملة أفاق للبحوث والدراسات، 5*(2)، الصفحات 260-279.
15. عبد الجليل زرقوق. (01 01, 2018). مبدا الافصاح والشفافية في شركة المساهمة. *مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، 3*(1)، الصفحات 372-398.
16. عبد الغني ددان ، و شريفة جعدي . (30 06, 2012). اهمية حوكمة الشركات في ضل الازمة المالية الراهنة. *مجلة رؤى الاقتصادية ، 2*(2)، الصفحات 156-171.
17. علي ، عبد المطلب عثمان. (2008). دور المراجعة الداخلية في حوكمة شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص السودانية . ام درمان، كلية الدرسات العليا، السودان : جامعة ام درمان الاسلامية.
18. عمر اقبال. (15 12, 2012). تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل ظل معايير التدقيق المتعارف عليها. *مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، 1* (2)، الصفحات 231-247.
19. محمد لمين ،عيادي. (2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: قسم علوم التسيير.
20. وجدان، علي أحمد. (2010). دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة(رسالة ماجستير). . الجزائر ، كلية علوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: كلية علوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.
21. وجدي حامد حجازي . (2010). *اصول الملاراجعة الداخلية* . الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .

-المراجع باللغة الأجنبية:

1. OECD. (1999). *"Principles of Corporate Governance.* paris: .Organization for Economic-Operation and Develooment pubilications Service.
2. Freeland, c. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Bank. *Coorporate Governance and Reform:*

Paving the Way to Financial Stability and Development (pp. 121-140). Cairo: Egyptian Banking Institute.